اقتصاد

فوق الطاولة

تحسّن «الكغ» أمام «اليورو»!

علي محمود هاشم

نحتسب كلفة وارداتنا من القمح بالدولار: ٤٠٠ مليون سنوياً.. وكذا النفط: ٢٠٠ مليون شهرياً..

بعض تكاليف إعادة الإعمار هي الأخرى يتم الإعلان عنها بالدولار، صيانة آبار الغاز على سبيل المثال، كلّفتنا ٢٩٠ مليون دولار.

لا بل حتى حين نغمز من قناة الحكومة السابقة وأفعالها، نفضل القيام بالأمر مقاساً بالدولار: «أنفقت ١٧ مليار دولار من الخزينة بين ٢٠١٢ و٢٠١٣، وبذّرت ٥,٤ مليارات دولار للمحافظة قسرياً على سعر الصرف آنذاك».

مع ذلك، فحين نصل إلى ميزاننا التجاري ٢٠١٨، تغلق بورصة حنجزتنا على اليورو!.. هكذا، ووفق بيانات وزارة الاقتصاد، تصبح كتلة وارداتنا خلال العام الماضي ٦,٥ مليارات يورو؟!.

هذه المرونة اللغوية باتت سمة متزايدة التأصيل في صياغة بياناتنا الاقتصادية، تمرسنا في الأمر بلغ حوله الثاني هذه الأيام، ورغم عدم اكتمال عبقريتها البلاغية، فطريقتنا تلك في التوظيف البناء للفوارق النفسية بين الدولار واليورو، ستنقلب وبالا في ميزان الصادرات حين سنضطر للقول بأنه لم يتجاوز نصف مليار يورو أقل أو أكثر بقليل، هذا ولم نخض بعد في أوجاع مكوناته: مواد أولية، كزبرة يابسة، وبعض الحشائش الأخرى.

«لا شيء يقف عائقاً أمام قريحتنا الفذة.. فلنحتسب الصادرات بالكيلو غرام هذه المرة».. تقول وزارة الاقتصاد لنفسها؟!.

على هذا المنوال، تصبح مستورداتنا ٦,٥ مليارات يورو «صغيرة»، مقابل ١,٢٥ مليار كغ «كبيرة» من صادراتنا، فتتمظهر كارثتنا التجارية بنحو ٩٩ بالمئة من حقيقتها.

ضمن هذه الخلطة العجائبية بين اليورو والكيلوغرام، يجب بالاقتصاد الوطني استلهام طريقة ما لتعزيز إحساسه بالتعافي، لا أحد يعلم كيف سيستطيع ذلك، هذا هو المطلوب، وفي النهاية تصبح الأمور بخير قياساً «بالواقع المرير الذي يعرفه الجميع»؟!.

في تاريخية التبادل السلعي، جرى أن لعب كيلو غرام الملح دور «معادل القيمة»، هذا المثال قد يكون مدخلا مناسبا لفهم الدروس المستقاة من «المعوقات التاريخية» التي تواظب وزارة الاقتصاد على دراستها هذه الأيام في مسعى منها لفك طلاسم «معضلة التصدير»..

في هذه الأثناء لربما، استفادت بشكل معمق من «التجارب التاريخية»، وانتزعت لنفسها خلاصات واضحة حول توظيف رحلة «الكغ» ضمن بياناتها التجارية، بما في ذلك وصوله إلى ١٠٠ بلد أجنبي، وفي بعض الأساطير ١٠٥!.

في المحصلة، يشعر المنتقدون، أو «الثنّاؤون»، وكأنهم في الزاوية حال فكروا بإبداء أي رد فعل على بيانات التجارة الخارجية: هل نجحت أم فشلت؟.

لا جواب شافيا، فكما لا يمكن المقارنة بين سكة القطار والبرتقالة، كذا لا يمكن الجزم بأن عدد كيلوغرامات الصادرات سجل تحسناً أو تراجعاً أمام عدد يوروهات الواردات!.

لربما يتطلب الأمر ابتداع معايير تقييم جديدة، كأن تقول –مثلاً– بأن الوزارة الفلانية نجحت في مهمتها بدرجة «٥ عصافير»، بينما الأخرى كانت أقل حظاً ولم تحصد سوى درجة «٨ عصافير».

هكذا هي «العصفورية»، كلما لمح المرء «عصافير» أكثر تدور حول رأسه، كلما كانت حاله أشد عناداً!.

من هنا تبدأ الحلول «التاريخية»، والقادم أعظم!.

العزب: ٨ آلاف فرصة للناجحين بالمسابقة من الفئة الثانية

الحكومة تقرّ الإطار الوطني لتبسيط إجراءات الخدمات لتحقيق رضا المواطن

الوطن

أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس ضرورة تكثيف الجهود والتنسيق المشترك بين الوزارات للتقييم الدائم للعمل الحكومي، والإضاءة على مكامن الخلل ومعالجتها، بما يساعد في سرعة تخفيف منعكسات الحرب على الواقع المعيشي للمواطنين.

وجدد خميس خلال الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء أمس التأكيد على ضرورة وضع الوزارات لخطط خاصة بها، من أجل تفعيل مبدأ الاعتماد على الذات ضمن إطار العمل الحكومي، إضافة إلى تحديد الطريقة المثلى لاستخدام الموارد في الأولويات التي تفرضها مواجهة الحصار الاقتصادي الجائر، وتفعيل المشاريع التنموية الخاصة بكل وزارة بما يدعم عملية التنمية في كل القطاعات الحكومية.

وحسب بيان صحفي للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) فقد تم الطلب من الوزراء تنظيم لقاءات دورية مع التنظيمات النقابية في الوزارات للإضاءة على المشاكل التي يعاني منها العمال، وإيجاد الحلول لها، وشرح الصعوبات التي فرضتها الحرب، والخطوات التي تقوم بها الحكومة لتذليلها، إضافة إلى إيجاد آلية تعاون مشتركة تسهم في تعزيز العمل الحكومي وتحقيق أهدافه.

وخلال الاجتماع بين خميس أهمية إشراك التنظيمات النقابية في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمصلحة العامة لأخذ دورهم في الإطار الصحيح بما يحقق أعلى مستوى من التكامل بين العمل الحكومي والعمل النقابي، لافتاً إلى أن هذه المرحلة تتطلب تكاتف جهود جميع مكونات الدولة السورية والوقوف معاً في خندق واحد لمواجهة الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي فرضتها الحرب، وتوفير متطلبات المرحلة القادمة التي ستشهد إعادة إعمار كل ما دمره الإرهاب.

وطلب المجلس من الوزارات تكثيف التواصل مع الجهات المعنية في وزارة الخارجية والمغتربين وهيئة التخطيط والتعاون الدولي لمعرفة قنوات التواصل المتاحة مع الدول الصديقة لتنشيط التعاون على جميع الصعد، وخاصة في المجالات الاقتصادية والخدمية، لافتاً إلى أن الحكومة مستمرة في القيام بكل ما من شأنه توفير متطلبات مرحلة إعادة الإعمار والتي سيكون للدول الصديقة التي وقفت إلى جانب الشعب السوري في حربه ضد الإرهاب الدور الأكبر فيها.

هذا وقدم وزير التربية عماد العزب عرضا عن التحضيرات التي قامت بها الوزارة استعداداً للعملية الامتحانية التي ستبدأ بعد عطلة عيد الفطر مباشرة، حيث تم تلافي نقاط الخلل التي اعترضت سير العملية الامتحانية خلال السنوات الثلاث الماضية، وإلغاء كل المراكز التي تم افتتاحها في الريف نتيجة الظروف الاستثنائية التي فرضتها الحرب، كما ألغيت مراكز الطلاب الأحرار في الأرياف لتعود إلى وسط المدينة.

وأوضح أن عدد الطلاب المتقدمين للشهادتين الإعدادية والثانوية لهذا العام بلغ ٥٤٥٤٤٧ طالباً، بزيادة ٤٣٦٤٣ طالباً عن العام الفائت، على حين وصل عدد المراكز الامتحانية إلى ٤٥٥٥ مركزاً امتحانياً بزيادة ٣٣١ مركزاً.

وكشف العزب أن الوزارة ستصدر خلال الأيام القادمة قرارات بتعيين نحو ٨٠٠٠ فرصة عمل للناجحين بالمسابقة من الفئة الثانية، مشيراً إلى أنه تم الانتهاء من طباعة المناهج الجديدة في وقتها المحدد.

وناقش مجلس الوزراء الإجراءات المتخذة لمواجهة الحرائق التي حدثت خلال اليومين الماضيين والحد من أضرارها وآلية التنسيق بين الوزارات المعنية للسيطرة على الحرائق عند حدوثها واتخاذ خطوات استباقية بما يمنع تأثيراتها السلبية في استلام محصول القمح لهذا العام.

وقدم وزير الأوقاف عرضاً حول افتتاح مركز الشام الإسلامي الدولي لمواجهة الإرهاب والتطرف الذي سيلعب دوراً كبيراً في تفعيل دور علماء الدين والمؤسسات الدينية في مواجهة الفكر المتطرف الذي اتخذ منه الإرهاب منهجاً لمواجهة حالة التعايش التي طالما كانت موجودة بين مكونات المجتمع السوري بمختلف أطيافه.

وأقر المجلس الإطار الوطني الناظم لتبسيط إجراءات الخدمات العامة بهدف تحقيق رضا المواطن عبر إجراءات حكومية مبسطة تقدم بطريقة الكترونية عصرية، وذلك بما يعزز العمل الحكومي ويضمن تحسين جودة الخدمات المقدمة وتطوير الأداء الإداري وتحقيق التكامل بين الجهات العامة وتخفيف النفقات والتكاليف المالية والإدارية.

كما وافق المجلس على مذكرة التفاهم الموقعة بين المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية في سورية ومؤسسة الجيولوجيا في الجمهورية الإسلامية الإيرانية والتي تهدف إلى تبادل الخبرات العلمية والتقنية في مجالات الهندسة الجيولوجية واستكشاف ومعالجة الحديد والفوسفات، وتأسيس قاعدة بيانات جيولوجية والتدريب والتأهيل والنهوض بواقع عمل المؤسسة.

واستعرض أعضاء المجلس مذكرة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل حول آخر المستجدات في برنامج دعم وتمكين المسرحين من خدمة العلم حيث تقدم للاستفادة من البرنامج ٣٥ ألفاً و٢٧٨ من المسرحين بدأ ٢١ ألفاً و٢٥٠ مسرحاً منهم باستلام المكافآت الشهرية من مديريات المالية في كل المحافظات، وحسب المحافظة التي سجلوا طلباتهم فيها، وهناك نحو ١١ ألفاً من أسماء المسرحين المسجلين سترسل إلى وزارة الدفاع لاستكمال البيانات ليتم استكمال المطابقة اللازمة والانتهاء من قاعدة البيانات.

المصفاة لم تتوقف عن العمل ووصول متواتر

وصول ناقلة نفط خام بـ١٣٦ ألف طن إلى مصفاة بانياس

رامز محفوظ

أكدت مصادر في وزارة النفط لـ«الوطن» وصول ناقلة نفط خام جديدة ظهر الأمس إلى مصفاة بانياس محملة بكمية ١٣٦ ألف طن، مبينة أن التوريدات البحرية باتت تأتي بشكل متواتر، لافتة إلى أنه خلال الفترة الماضية وصلت ٤ نواقل من النفط إلى مصفاة بانياس التي لم تتوقف عن العمل.

وأشارت إلى أن هناك وعوداً بوصول المزيد من نواقل النفط الخام والمشتقات النفطية قريباً، في الوقت الذي لم تتوقف فيه التوريدات البرية التي تصل بكميات قليلة.

وبالنسبة لتوزيع مادة مازوت التدفئة خلال موسم الشتاء الماضي أشار مصدر في محروقات إلى أنه تم توزيع نحو ١٨,٦ مليون لتر خلال الموسم الحالي، وهذه الكمية أقل من الكمية التي وزعت خلال موسم الشتاء الماضي.

وفيما يخص البنزين، لفت المصدر إلى أنه يتم توزيع نحو مليون لتر من مادة البنزين على المحطات الخاصة والعامة في محافظة دمشق يومياً، مبيناً أن في دمشق ٢٤ محطة عامة وخاصة.

وفيما يخص قرار العودة إلى نسبة ٢٥ بالمئة بدلاً من ٥٠ بالمئة بالنسبة لمخصصات القطاع العام من المحروقات، أفاد المصدر أن هذا القرار الحكومي تم اتخاذه بعد توافر المشتقات النفطية وتحسن وضعها، بالتوازي مع وصول العديد من نواقل النفط عبر البحر إلى مصفاة بانياس.

حمدان: التأخر في قطع الحسابات ليس تغطية للفساد

نائب ينصح الحكومة بقراءة الدستور حتى يعرفوا دور مجلس الشعب.. وغزل بين «المالية» ولجنة الموازنة

محمد منار حميجو

وجّه نواب في مجلس الشعب انتقادات حادة لوزارة المالية حول التأخير في مشروع قانون قطع الحسابات لعام ٢٠١٣ والسنوات الأخرى، فاعتبر البعض أن هناك تقصيراً من الوزارة، وأنه لا يوجد فائدة من مناقشات قطع حسابات ٢٠١٣، إضافة إلى أن هناك مخالفة دستورية واضحة.

هذا ووافق المجلس أمس في الجلسة المخصصة لمناقشة مشروع قانون قطع حسابات ٢٠١٣ على إحالة المشروع إلى لجنة الموازنة وقطع الحسابات لمناقشته ومن ثم تقديم تقريرها إلى المجلس.

وتباينت مداخلات النواب في حدتها خلال الجلسة، إذ اعتبر النائب رياض شتيوي أن إقرار الموازنة من قطع حساب أصبحت سابقة لدى الحكومة، وأنه يمكن أن تستخدم في كل مرة ذريعة لتغطية الفساد الذي من الممكن أن يمارس في بعض الإدارات، مؤكداً أن المادة ٨٢ من الدستور لا تقبل الاجتهاد، والتي تلزم تقديم قطع الحساب.

وفي مداخلة له أضاف شتيوي: حينما يأتي الحساب الختامي بعد ست سنوات مضت فإنه لا يمكن أن يتم تكوين تصور كامل عن الموازنة العامة للدولة بل سيكون منقوصاً، مشدداً على ضرورة أن يقدم الحساب الختامي في وقته لأنه يعبر عن الأداء الصحيح للموازنة.

ونصح زميله آلان بكر الحكومة أن تقرأ الدستور السوري وخصوصا المادتين ٧٤ و٧٥ لتعرف ما هو دور مجلس الشعب، مضيفاً: إذا كانت الحكومة تنظر لنا على إننا متلقون فهذا غير صحيح، وصلاحياتنا أوسع من ذلك.

واعتبر أن سياسة الغزل في تقريري وزير المالية ورئيس لجنة الموازنة وقطع الحسابات واضحة، معرباً عن أمله بأن يتم القيام بالواجبات بشكل موضوعي اكثر من سياسة الغزل لأنها لا تأتي بنفع، مشدداً على ضرورة التدقيق في الأرقام لأن هناك سوابق للوزارة في ذلك.

بدوره، أكد النائب مجيب الرحمن الدندن أن الغاية من قطع الحساب السنوي هي الدور الرقابي الذي تمارسه السلطة التشريعية على التنفيذية، مشيراً إلى أن الغاية لم تحقق في مناقشة قطع حسابات ٢٠١٣، على اعتبار أن الحكومة التي أعدتها غير الحكومة الحالية، وكذلك الدور التشريعي لمجلس الشعب غير الحالي.

وشدد الدندن على ضرورة أن تعمل الحكومة على تطبيق النص الدستوري لأن في تطبيقه مراقبة من السلطة التشريعية على التنفيذية.

ورأى زميله عمار بكداش أن هذا العام شهد أخطاءً اقتصادية كثيرة للحكومة، منها ما هو ناتج عن الليبرالية السائدة لدى العديد من الاقتصاديين السوريين، وشيء ناتج عن الشلل الاقتصادي.

وفي مداخلة له نوه بكداش بأنه جرى استنزاف الاحتياطي النقدي وهذه العملية بدأت في عام ٢٠١٣ حينما سمح بسحب الودائع بشكل كبير من المصارف العامة والخاصة وجرى تحويل مليارات الدولارات إلى الخارج وكانت الحكومة تقف متفرجة تحت شعار الحرية الاقتصادية والفردية متغاطية عن المصلحة الوطنية.

وأشار بكداش إلى أنه لم يكن هناك تركيز على القطاع الحكومي، والدليل على ذلك أنه تم منح الحق الأساسي لاستيراد المواد المتعلقة بالصمود الوطني وحاجة المواطنين إلى مضاربين في القطاع الخاص، وليس لمؤسسات الدولة، رغم أنه في مرور الوقت أثبت قطاع الدولة أنه من دعائم الصمود الوطني، ليس فقط من ناحية الإنتاج بل في استبسال عامليه أيضاً.

وشدد بكداش على ضرورة العودة إلى السياسة النقدية الرشيدة، وبالدرجة الأولى يجب رفع الفوائد عن الليرة السورية لتكون جذابة، مؤكداً ضرورة عدم رفع سعر المازوت لأنه من الممكن أن يؤدي إلى قفزة تضخمية سوف تظهر في الاقتصاد الوطني ومعيشة المواطنين.

وانتقد النائب علي الشيخ دور وزارة المالية، إذ اعتبر أن هناك تقصيراً واضحاً في الوزارة ونتاجها ينعكس سلبا على الشارع والمواطنين.

الوزير يرد

رد وزير المالية مأمون حمدان على مداخلات النواب، كاشفاً عن أن قطع حسابات موازنة العام ٢٠١٤ في مراحله النهائية، مؤكداً أن الجهاز المركزي للرقابة المالية يعمل مع جميع الجهات الحكومية على إنجاز قطع حسابات السنوات اللاحقة.

وأكد حمدان أن إنجاز قطع حسابات ٢٠١٣ جاء نتيجة تضافر كل الجهود، مرجعاً سبب عدم تقديم قطع الحسابات في موعدها المحدد دستورياً بسبب الحرب التي فرضت على سورية في الأعوام الماضية، والتي كان لها الأثر الكبير على الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والمالية.

ولفت حمدان أنه لا يمكن إنجاز قطع حسابات سنة إلا بعد إنجاز قطع السنة الذي قبلها للبناء عليه، لافتا إلى أن التأخير في قطع الحسابات ليس تغطية للفساد لأن إنجازه ليس فقط مهمة وزارة المالية، بل يقوم به الجهاز المركزي للرقابة المالية بالتواصل مع الجهات الحكومية.

وأشار حمدان إلى فقدان العديد من الوثائق خلال سنوات الحرب الظالمة حتى أن البعض يصعب إعادة إنتاجها، مؤكدا أنه من الطبيعي بعد إنجاز قطع الحسابات سيتم عرضها على مجلس الشعب.

من أرقام المشروع

ونص مشروع القانون على أنه بلغ الإنفاق الفعلي للنفقات الإجمالية للعمليات الجارية والاستثمارية أكثر من ٨٥٤,٩٤٩ مليار ليرة منها ٧٧٠,٣٨٠ مليار جارية و٨٤,٥٦٩ مليار استثمارية بينما النفقات الإجمالية المقدرة ١٣٨٣ مليار ليرة، مشيراً إلى أنه بلغت الإيرادات الجارية الفعلية ١٨٣,٩١٤ مليار ليرة بينما المقدر ١٨٩ مليار أي بنسبة تنفيذ ٩٧ بالمئة.

وبحسب المشروع، بلغ العجز النهائي أكثر من ١٠٧,١٠٦ مليارات ليرة، لافتاً إلى أنه بلغ الإيرادات الاستثمارية المحلية الفعلية ١٠٨,٢٩٤ مليار ليرة بينما المقدر ٤٤٤,٩١٦ مليارات، على حين بلغت القروض والموارد الخارجية الفعلية ٨٨٦,٤٥٩ مليون ليرة بينما المقدر ٤٢١,١٦٥ مليار ليرة، بينما بلغت القروض الداخلية الفعلية ٤٥٤,٧٤٨ مليار ليرة.